Dec 84

كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٤ المجلد الرابع عشر العدد ١٢

النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية

شيلي : حالة الحصار

تقارير عن انتهاكات حقوق الانسان بينما أجهزة الأمن تنفذ عمليات اعتقال جماعية

اعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها البالغ حول التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان التي وقعت اثناء الغارات الجماعية التي شنها رجال الجيش والامن عقب فرض حالة الحصار في البلاد في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر الماضي .

وذكرت المنظمة في الرسالة التي بعثتها بالتلكس الى الرئيس بينو شيه في ١٦ من الشهر نفسه بانها تشعر بالقلق حول التقارير التي تفيد بأن آلافا من الاشخاص كان قد القي القبض عليهم بشكل اعتباطي منذ حالة الحصار المذكورة .

وذكرت الانباء ان معظم الاشخاص المذكورين قد القي القبض عليهم خلال الغارات التي شنها رجال الامن والجيش فجراً على مدن الاكواخ الواقعة في ضواحي مدينة سانتياغو . وأفادت التقارير انه ألقي القبض على عدة آلاف من الشبان الذين تزيد اعمارهم على ستة عشر عاماً واقتيدوا لغرض استجوابهم . وقال اقارب المعتقلين ان السلطات لم تزودهم بأية معلومات عن مكان اعتقال الاشخاص المذكورين او سبب اعتقالهم . واضافوا قائلين بانهم لم يبلغوا بما حدث لهم في حالات عديدة الا بعد ذلك بعدة ايام .

كما ألقي القبض على أعضاء نقابات العمال واعضاء المجموعات السياسية المعارضة خلال الغارات التي شنها رجال الشرطة السرية على مقراتهم الرئيسية .

وفي رسالة التلكس المذكورة حثت منظمة العفو الدولية الرئيس بينو شيه على اتخاذ إجراءات عاجلة لنشر اسماء جميع الذين ألقي القبض عليهم واماكن اعتقالهم وأسباب اعتقال كل منهم ، وكذلك اتخاذ إجراءات كفيلة بإزالة اسلوب الحجز الانفرادي . كما حثته على إصدار تعليماته بشأن إجراء تحقيقات عاجلة في التقارير المتعلقة بتعرض المعتقلين الى المعاملة السيئة والتعذيب .

ويعتقد بان معظم الاشخاص الذين القي القبض عليهم في مدينة سانتياغو منذ إعلان حالة الحصار قد اطلق سراحهم دون توجيه تهم اليهم ، او وضعوا تحت تصرف المحاكم (احضروا امام المحاكم في انتظار قرار يتعلق بتهم قد توجه اليهم) ، أو نفيوا دون توجيه تهم إليهم أو محاكمتهم .

ويعتقد ان الاشخاص الذين نفيوا كانوا قد اقتيدوا مباشرة من معتقلات الشرطة السرية او مراكز الشرطة او المنشآت العسكرية الى الاماكن التي نفيوا اليها .

وذكرت التقارير ان السلطات نفت ما يقرب من ٢٠٠ شخص عقب فرض حالة الحصار المذكورة . وقد وصفت جميع هؤلاء الاشخاص بأنهم « جانحون » أو « عناصر جانحة مخربة » ، إلا أن التقارير التي وردت إلى منظمة العفو الدولية تشير إلى أن من بين الأشخاص المعتقلين أعضاء في نقابات العمال والمجموعات السياسية المعارضة وزعماء مدن الاكواخ .

صلاحيات حالة الحصار

منح الرئيس بينو شيه بموجب حالة الحصار صلاحيات تخوله إصدار أوامر باعتقال الأشخاص لمدة غير محددة دون توجيه تهم إليهم ، وبنفيهم وبمنعهم من دخول البلاد او مغادرتها ، وكذلك بتقييد حقوق الاشخاص في التمتع بحرية التعبير والاجتماع .

وأوقفت السلطات صدور ست مجلات تابعة لقوى المعارضة مباشرة عقب إعلان حالة الحصار المذكورة ، كما حرمت القس إغناسيو غيتيريز ، رئيس منظمة حقوق الانسان التابعة للكنيسة الكاثوليكية ، من العودة الى شيلي عقب الزيارة التي قام بها للبابا واجتماعه بالمغتربين الشيليين في روما .

العثور على جثة الخباز « المختفي »

صورة كبيرة كتبت عليها عبارة تطالب بمعرفة مكان وجود خوان أوغيري بالستيروز البالغ من العمر ٢٣ عاماً والذي يعمل خبازاً ويقطن إحدى مدن الاكواخ في ضواحي مدينة سانتياغو .

وذكرت التقارير أن أوغيري « اختفى » عقب قيام رجال الشرطة المرتدين ملابس رسمية بإلقاء القبض عليه في ٤ أيلول/ سبتمبر الماضي (انظر النشرة الاخبارية لشهر تشرين الثاني / نوفمبر الماضي) .

وفي ٢٢ تشرين الاول /اكتوبر الماضي عُثر على جثته المشوهة والمقطوعة الرأس في احد الأنهار في مدينة ميليبيلا قرب مدينة سانتياغو . وقام أقاربه بالتعرف على جثته بعد يومين من التعرف عليها .

وتوحي الأدلة المتوفرة على انه قد يكون قد لقي مصرعه عقب تعرضه للتعذيب .

وقد زعم عدة اشخاص اعتقلوا في نفس اليوم الذي اعتقل فيه الى انهم شاهدوه وسمعوا صراخه أثناء تعذيبه في مركز الشرطة في مدينة بوداهيول في سانتياغو عقب إلقاء القبض عليه .

ويزعم معتقلون سابقون بأنهم قد تعرضوا للتعذيب أيضاً . وقد زعم احدهم ويدعى سير جيوتابيا أنهم بعدما انتهوا من تعذيبه « بدأوا باستجواب الشاب الآخر الذي اكتشف في وقت لاحق أنه خوان أوغيري . وكان بمقدوري سماع الازيز المرتفع الصادر من مولد القوة الكهربائية . وصدرت صرخة عالية أعقبها صمت » .

« ولاحظت ظهور علامات القلق الشديد فجأة على رجال التعذيب .. وقال أحدهم ما مراده (لقد فقدنا إبن الزنا هذا) بينما قال الاخر (لم يكن إبن الزانية قادراً على التحمل) . بعدها سمعت اصوات تدعو الى إحضار سيارة إسعاف » .

ولقد واصل رجال الشرطة إنكارهم إلقاء القبض على خوان أوغيري .

وفي ٢٥ تشرين الاول / اكتوبر الماضي بعثت منظمة العفو الدولية برسالة الى السلطات الشيلية تعرب فيها عن استيائها البالغ حول قضية خوان اوغيري .

عقوبة الإعدام في جامايكا - تقرير جديد

نشر في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر الماضي تقرير جديد لمنظمة العفو الدولية يحمل عنوان (عقوبة الاعدام في جامايكا) . ويضم التقرير المذكور نص مذكرة بعثت بها المنظمة الى السلطات في جامايكا في ٢٤ تموز / يوليو الماضي تستند الى النتائج التي توصلت اليها بعثة المنظمة التي زارت البلاد في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ وعلى معلومات اخرى حصلت عليها المنظمة .

ولقد ارسلت المنظمة بعثتها عقب ازدياد عدد الاعدامات التي نفذتها السلطات في جامايكا منذ عام ١٩٨٠ والتي بلغ عددها ٢٦ إعداماً خلال السنوات الاربع الماضية . وكانت قد صدرت احكام على معظم الاشخاص الذين اعدموا في الفترة الواقعة بين نيسان / ابريل ١٩٧٦ وآب / اغسطس ١٩٨٠ . وهي فترة علقت فيها أحكام الاعدام بينما كان البرلمان ينظر في مسألة إبقاء عقوبة الاعدام او إلغائها . وفي ١٩٧٩ قرر مجلس النواب في جامايكا باغلبية ضئيلة الابقاء على العقوبة المذكورة .

ويوجد الآن ما يقرب من ١٥٠ شخصا في البلاد ينتظرون تنفيذ حكم الاعدام بهم .

وتحث المنظمة في تقريرها المذكور الحكومة في جامايكا على إيقاف تنفيذ المزيد من احكام الاعدام وتخفيف كافة الاحكام الصادرة في الوقت الحاضر وإصدار تشريعات تنص على إلغاء عقوبة الاعدام وتخفيف كافة أحكام الاعدام التي ستصدر في المستقبل حتى يتم إحداث التغييرات في التشريعات القائمة حاليا .

● ملف هذا الشهر يتعلق بالتعذيب في أفغانستان والفلبين

موزمبيق
محنة المعتقلين السياسيين

لقد ادى قيام السلطات الموزمبيقية مؤخراً باطلاق سراح ٥٠ سجيناً سياسيا (انظر العمود) الى تركيز الضوء على مأزق المعتقلين السياسيين الآخرين في البلد المذكور . فهم يعتقلون لفترات طويلة دون توجيه التهم اليهم أو محاكمتهم ويوضعون غالبا رهن الحجز الانفرادي لعدة اشهر ، وتذكر التقارير أن بعضهم يتعرض للتعذيب أو للضرب المبرح .

ولقد واصلت منظمة العفو الدولية ولا تزال تواصل اعرابها عن قلقها الى الحكومة الموزمبيقية حول الافتقار الى الحصانات الهادفة الى حماية المعتقلين السياسيين الذين لم تجر محاكمتهم ، ومناشدتها الحكومة المذكورة اعادة النظر العاجلة في قضايا عدد من المعتقلين الموجودين في المعتقل الرئيسي للسجناء السياسيين في البلاد الذي يطلق عليه اسم معتقل ماشافا في العاصمة موبوتو .

ولقد قامت الحكومة الموزمبيقية في نيسان/ابريل الماضي بإعادة تنظيم حملتها التي اطلقت عليها اسم « حملة الشرعية » التي بدأتها أول مرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ . وتهدف هذه الحملة الى منع سلطات أجهزة الأمن والدفاع من الاساءة الى المعتقلين وتوفير مزيد من الاحترام لسلطة القوانين ولا سيما فيما يتعلق بالفترة التي يجوز للسلطات فيها احتجاز الأشخاص المشتبه بهم دون توجيه تهمة اليهم أو محاكمتهم .

ورغم قيام الحكومة بتنظيم الحملة المذكورة ، فلا تزال منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق حول أوضاع المعتقلين السياسين ، ولا سيما أولئك الذين تحتجزهم سلطات جهاز الأمن القومي ، الذين لا يزالون يحتجزون لفترات طويلة دون توجيه التهم إليهم رسميا ، وفي بعض الأحيان دون ابلاغهم بالأسباب الداعية إلى اعتقالهم .

والسلطات لا تعطي المعتقلين المذكورين الفرصة للاعتراض على شرعية استمرار اعتقالهم أو مناقشة الاتهامات الموجهة ضدهم . فعلى سبيل المثال تم تعليق تمتع المعتقلين السياسيين بحق أمر التحقيق في قضاياهم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ . فمنذ إنشاء جهاز الأمن القومي في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥ حرم على المعتقلين في معتقلات الجهاز المذكور تقديم عرائض الى المحاكم مطالبين فيه إصدار أوامر بالتحقيق في قضاياهم او مثولهم أمام هذه المحاكم أو مطالبة المحاكم أو دائرة المدعي العام بإعادة النظر في قضاياهم .

وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق أيضا بسبب قيام السلطات غالبا بوضع المعتقلين السياسيين رهن الحجز الانفرادي لعدة أشهر وما يزيد على العام الواحد في بعض الأحيان . وتذكر التقارير أن المعتقلين المذكورين قد تعرضوا للتعذيب ، أو الضرب المبرح أو الجلد أثناء وجودهم رهن الحجز الانفرادي .

وعلى الرغم من قيام الرئيس الموزمبيقي سامورا ميشيل بإدانة أساليب التعذيب وقوله بأن السلطات ستعاقب من يستخدم هذه الاساليب وذلك عندما أطلق « حملة الشرعية » لأول مرة ، فان منظمة العفو الدولية لا تزال حتى الآن تتلقى تقارير تشير الى قيام السلطات بتعذيب السجناء السياسيين واساءة معاملتهم .

وفي تموز / يوليو وكذلك في تشرين الأول / أكتوبر الماضيين ، بعثت منظمة العفو الدولية برسائل إلى أعضاء الحكومة الموزمبيقية تقترح عليهم اتخاذ خطوات من شأنها وضع حد لعمليات الاعتقال دون تقديم المعتقلين إلى المحاكمة وإصدار حصانات تهدف إلى حماية المعتقلين السياسيين . وأكثر الحصانات أهمية هي ما يلي :

- إعادة حق مطالبة كافة السجناء السياسيين دون استثناء بإصدار أوامر للتحقيق في قضاياهم أو مثولهم أمام المحاكم .
- إصدار تعليمات تحدد الفترة التي يحق خلالها لسلطات جهاز الأمن الوطني اعتقال الأشخاص دون توجيه التهم إليهم .
- إدخال تعديلات على القانون الخاص بالاجراءات الجنائية بهدف ضمان إبلاغ كافة المعتقلين بالأسباب الداعية إلى إعتقالهم وإحضارهم للمثول أمام أحد موظفي القضاء المستقلين ، كأحد القضاة أو المدعي العام ، مباشرة بعد احتجازهم .
- وضع قيود على عمليات الحجز الانفرادي واتخاذ إجراءات لضمان السماح لأقارب المعتقلين والأطباء والمحامين بزيارتهم دون تأخير وبشكل منتظم .
- تشكيل لجنة مستقلة لاعادة النظر في الأسباب التي دعت إلى اعتقال الأشخاص الذين تم احتجازهم لفترات طويلة دون تقديمهم إلى المحاكمة . وفي حالة انعدام الدواعي وراء اعتقالهم فيما يتعلق بتهم معينة ، ينبغي على السلطات إطلاق سراحهم دون تأخير .

إصدار العفو عن السجناء

اصدرت السلطات الموزمبيقية في ٢٥ ايلول / سبتمبر الماضي عفواً على خمسين معتقلا سياسياً كانوا يقضون احكاماً طويلة بالسجن وعن إثنين من السجناء الآخرين وذلك بمناسبة الذكرى العاشرة لتسلم حزب فريليمو الحاكم زمام السلطة في البلاد .

وكانت السلطات قد احتجزت معظم السجناء المذكورين دون تقديمهم الى المحاكمة في معسكرات « التثقيف » لفترات تتراوح بين ثلاثة أعوام ونصف وعشرة أعوام . وقد تم احتجاز ٣٤ سجيناً منهم لمدة تسعة أعوام أو أكثر . ولم توجه التهم إلى أي منهم ولم يقدم أي منهم إلى المحاكمة .

إطلاق سراح السجناء في راوندا

أطلقت السلطات في راوندا سراح إماكيولي موكاميوغيما ، احدى سجينات الرأي اللاتي نشرت قضاياهن في النشرة الاخبارية لشهر تشرين الأول/ اكتوبر الماضي . وكانت السجينة المذكورة ضمن مجموعة تتألف من ١٢ سجينا (كانت المنظمة قد تبنت عشرة منهم باعتبارهم من سجناء الرأي) أعلنت الحكومة في راوندا خبر إطلاق سراحهم في مطلع تشرين الثاني / نوفمبر الماضي . وكان السجناء المذكورون قد أدينوا في عامي ١٩٨١ و١٩٨٣ بتهم توزيع منشورات تحرض على إثارة الفتنة وكانوا يقضون أحكاما بالسجن تتراوح بين عامين وعشرة أعوام .

وتواصل المنظمة مناشدتها السلطات في راوندا بهدف إطلاق سراح ١٤ سجيناً آخر تعتبرهم المنظمة من سجناء الرأي .

اطلاق سراح السجناء وقضايا اخرى

وردت إلى منظمة العفو الدولية في تشرين الأول / أكتوبر الماضي أنباء إطلاق سراح ٧٥ سجيناً كانت المنظمة قد تبنتهم أو أجرت تحقيقات في قضاياهم . وتبنت المنظمة ٨٩ قضية جديدة .

اسرائيل
إلقاء القبض على طلاب المدارس العرب يثير القلق

بعثت منظمة العفو الدولية إلى السلطات الاسرائيلية برسالتين في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر وفي ٢١ شباط/ فبراير ١٩٨٤ تتعلقان بالقاء القبض على طلاب المدارس واعتقالهم لفترات قصيرة في الفترة التي يستعدون فيها لتأدية امتحانات القبول في الجامعات . وعبرت المنظمة عن قلقها في الرسالتين من ان توقيت عمليات الاعتقال المذكورة وما يبدو من عدم قيام السلطات باستجواب الطلاب المذكورين او توجيه التهم اليهم« قد جعل منهم ضحايا عمليات القاء قبض واعتقال اعتباطية لا علاقة لها بارتكاب جرائم معينة ».

فقد ذكرت التقارير ان السلطات الاسرائيلية قد قامت في حزيران / يونيو ١٩٨٣ باعتقال طلاب المدارس في مدن جنين ونابلس ورام الله والخليل لمدد تتراوح بين اربعة وستة ايام . (لقد تلقت منظمة العفو الدولية اسماء ٣٧ طالبا على الرغم من ان التقارير قد ذكرت ان عدد الاشخاص الذين القي القبض عليهم قد يصل الى ١٨٠ شخصا) . وكان من المقرر ان يؤدي جميع الطلاب المذكورين امتحانات القبول في الجامعة الرسمية (التوجيهي) ثم القي القبض عليهم لفترة قصيرة سبقت تأديتهم للامتحانات المذكورة او اعقبتها .

وذكرت مصادر صحفية نقلا عن مصادر عسكرية اسرائيلية ان بعض الطلاب المذكورين مشتبه في قيامهم برمي الاحجار على القوات الاسرائيلية . الا ان المعلومات المتوفرة لدى المنظمة تؤكد ان السلطات لم تقم باستجواب المعتقلين ولم تبلغهم اسباب القاء القبض عليهم . كما لم تقم السلطات المذكورة بتوجيه التهم اليهم او محاكمتهم ولم تسمح لهم برؤية عوائلهم او محاميهم اثناء وجودهم في الاعتقال . وتحتجز السلطات معظمهم في معتقل الفراعة .

وقد ذكرت منظمة العفو الدولية في رسالتها المؤرخة في ٢٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ ان الطلاب قد رسبوا في امتحانات القبول المذكورة لعام ١٩٨٣ . وذكرت التقارير ان السلطات الاسرائيلية قامت في كانون الثاني/ يناير الماضي بالقاء القبض على ثلاثة طلاب اخرين من مدينة نابلس واعتقالهم بنفس الاسلوب السابق خلال الفترة التي سبقت بداية النصف الاول من امتحانات التوجيهي لعام ١٩٨٤ ، ونتيجة لذلك حرموا ايضا من القبول في الجامعات . وكانت السلطات قد القت القبض على اثنين منهم في حزيران / يونيو ١٩٨٣ .

وفي المرتين اللتين تمت فيهما عمليتا إلقاء القبض على الطلاب المذكورين ، طالبت منظمة العفو الدولية السلطات ببيان الأسباب وراء إلقاء القبض على كل من الطلاب المذكورة اسماؤهم بما في ذلك تاريخ ارتكاب الجريمة المزعومة وطبيعتها وكذلك الأسباب التي دعت إلى إلقاء القبض عليهم في تلك الفترة بالذات .وتشير المنظمة بقلق إلى أن السلطات المذكورة لم تقدم أي إيضاح للأسباب التي دعت إلى إلقاء القبض عليهم .

ويمنح الأمر العسكري المرقم ٣٧٨ جندي من الجنود الموجودين في الأراضي التي تحتلها إسرائيل صلاحية إلقاء القبض على الأشخاص دون ترخيص بذلك ، ويجيز احتجاز الأشخاص المشتبه في كونهم يشكلون خطراً على الأمن لفترة قد تصل إلى ١٨ يوما دون السماح لهم بتوكيل محام قبل تقديمهم إلى المحاكمة . لقد تلقت منظمة العفو الدولية عدداً من التقارير المدعومة بالعديد من الوثائق حول قيام السلطات بوضع أشخاص يسكنون في الأراضي المحتلة رهن الحجز الانفرادي لفترة تصل إلى ١٨ يوماً . في معتقل الفراعة في معظم الأحيان ـ دون القيام باستجوابهم أو إبلاغهم بالأسباب الداعية إلى إلقاء القبض عليهم أو توجيه التهم إليهم أو محاكمتهم . وقد قامت السلطات غالبا بالقاء القبض على الأشخاص بنفس الأسلوب المذكور .

حملة لإنقاذ سجناء الشهر

كل واحد من هؤلاء السجناء الذين نروي قصصهم على هذه الصفحة يعد سجيناً من سجناء الرأي القي القبض عليه بسبب معتقداته الدينية او السياسية او لونه او جنسه او أصله العرقي او لغته . ولم يستخدم اي منهم اساليب العنف او روج لها ، ويعد استمرار احتجازهم انتهاكاً للاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن هيئة الامم المتحدة . ويمكن لنداءات المناشدة الصادرة من جميع انحاء العالم ان تساعد على تأمين اطلاق سراحهم او تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات . ومراعاة لصالح السجناء ينبغي عليك انتقاء كلمات الرسائل التي تبعثها الى السلطات بكل عناية وحرص . كما ينبغي عليك ان تؤكد ان اهتمامك بحقوق الانسان لا يرجع باي حال من الاحوال الى ميول سياسية معينة . وينبغي عليك في كل الظروف والاحوال عدم مراسلة السجناء مباشرة .

اربعة سجناء - برغواي

القي القبض على السجناء الاربعة في مطلع عام ١٩٨٢ بسبب قيامهم بالتعبير عن معتقداتهم باسلوب خال من العنف ولا يزالون محتجزين حتى الآن . وذكرت التقارير انهم كانوا ولا يزالون يتعرضون للتعذيب .

والسجناء الاربعة هم : **روكيو رويز دياز** الذي يشتغل عاملا من عمال البناء بالطابوق ويزيد عمره على ٦٠ عاما ، **وماريا مارجاريتا بايز** البالغة من العمر ٣٦ عاما والتي تعمل في صناعة تجميل الاظافر ، **وانطونيو غونزاليز آرس** البالغ من العمر ٣٣ عاما والذي يعمل في مجال بيع خدمات التأمين ، **وميليو استيريو لوغو فالانزولا** البالغ من العمر ٢٩ عاما ويعمل فلاحا .

لقد كان الأربعة من بين ٣٦ شخصا تم اعتقالهم في شهري كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير عام ١٩٨٢ عقب قيام رجال الشرطة بشن غارات على مدينة أسونسيون . ولم تقر السلطات رسميا بخبر اعتقالهم حتى منتصف آذار/مارس من نفس العام . وأشارت التقارير إلى أن السلطات كانت قد قامت بوضعهم رهن الحجز الانفرادي خلال الفترة المذكورة ، وأنهم كانوا قد تعرضوا للتعذيب في قسم التحقيقات التابع لجهاز الشرطة . وذكرت التقارير أن مارجاريتا بايز قد أجهضت حملها نتيجة لذلك .

واستمر وضعهم في الحجز الانفرادي حتى الأول من حزيران/ يونيو ١٩٨٢ حيث قامت السلطات بنقلهم جميعاً إلى مراكز الاعتقال النظامية عقب قيام تسعة منهم بالاضراب عن الطعام .

وأعلنت السلطات بعد ذلك أن التهم وجهت إلى ٣٨ سجينا (تم اعتقال شخصين آخرين في نيسان/أبريل من نفس العام) بموجب أحكام قانون ٢٠٩ (للدفاع عن الأمن العام وحرية الأشخاص) . وتتعلق التهم المذكورة بما زعمته السلطات من انتمائهم إلى عضوية إحدى الجماعات الماوية التابعة للحزب الشيوعي المحظور نشاطه في برغواي .

تعتقد منظمة العفو الدولية أن السلطات في برغواي غالبا ما استخدمت ولا تزال تستخدم قانون رقم ٢٠٩ لتبرير عمليات الاعتقال الاعتباطي التي تقوم بها ضد الأشخاص المشتبه بمعارضتهم للحكومة في برغواي . وعلاوة على ذلك ، أعربت منظمة العفو الدولية بشكل منتظم عن قلقها حول الاجراءات القانونية التي تنص عليها أحكام القانون المذكور ولا سيما اعتماد المحاكم اعتماداً يكاد يكون كليا على البيانات التي يدلي بها المعتقلون أثناء احتجازهم . وتتوفر لدى المنظمة معلومات عن العديد من القضايا التي تم إكراه المعتقلين فيها على الادلاء ببيانات أو عن قضايا أرغم المعتقلون فيها على التوقيع على بيانات دون السماح لهم بالاطلاع على محتوياتها .

وعند تقديم المتهمين البالغ عددهم ٣٨ متهما إلى المحاكمة في حزيران/ يونيو الماضي ، أدلى بعضهم ببيانات يشتكون فيها من تعرضهم للتعذيب أثناء قيام الشرطة باحتجازهم . ولا تتوفر معلومات لدى منظمة العفو الدولية حول قيام السلطات بإجراء أية تحقيقات رسمية في الشكاوى المذكورة .

ولم تصدر المحكمة أحكامها على المتهمين حتى حزيران/يونيو ١٩٨٤ حين أبرأت ساحة المتهمين . بينما حكمت على آخرين بالسجن لمدة ٢٨ شهراً ، وأطلق سراحهم بعد الحكم مباشرة لأنهم كانوا قد أمضوا بالفعل المدة المذكورة في الاحتجاز .

وأصدرت المحكمة أحكاما بالسجن لمدة أربعة أعوام وثمانية أشهر على كل من السجناء الأربعة المذكورين ، وهم لا يزالون رهن الاعتقال حتى الوقت الحاضر .

يرجى أن تبعث برسائل تتسم بالكياسة مناشداً إطلاق سراحهم العاجل إلى العنوان التالي :

General Alfredo Stroessner / President de la Republica / Palacio del Gobierno / Asuncion / Paraguay.

رادو فيليبسكو - رومانيا

يعمل فيليبسكو مهندساً للالكترونيات في مدينة بوخارست . وهو يقضي الآن حكما بالسجن لمدة عشرة اعوام صدر بحقه في عام ١٩٨٣ بسبب قيامه بطبع منشورات وتوزيعها .

كان رادو فيليبسكو البالغ من العمر ٢٨ عاما يعمل في مجمع بابيرا للالكترونيات التابع للدولة في بوخارست في ايار / مايو ١٩٨٣ عندما القى رجال الشرطة القبض عليه اثناء قيامه بتوزيع منشورات على البيوت في العاصمة بوخارست . وقام رجال الشرطة بتفتيش منزله وعثروا فيه على معدات للطباعة وما يقرب من ٢٫٠٠٠ منشور .

ويبدو ان فيليبسكو قد قام في وقت مبكر من العام المذكور بطبع عدد كبير من المنشورات وتوزيعها عن طريق وضعها في صناديق الرسائل في عمارات الشقق في بوخارست . وذكرت التقارير ان المنشورات المذكورة تضمنت دعوة سكان بوخارست الى التجمع في ساحة القصر في يوم معين للمطالبة بتنحية الرئيس الروماني نيكولاي تشاوسيسكو من منصب رئيس الدولة وزعيم الحزب الشيوعي الروماني الحاكم ، واختيار رئيس جديد بدلا منه .

وفي ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ قامت محكمة بوخارست العسكرية بمحاكمته واصدرت حكما بالادانة عليه بموجب احكام المادة ١٦٦ (٢) من القانون الجنائي الذي تدين احكامه اي شخص يقوم بنشر « الدعاية او القيام باي عمل يهدف الى تغيير النظام الاشتراكي او قد ينجم عنه خطر يهدد امن الدولة » . وصدر حكم عليه بالسجن لمدة عشرة اعوام ويُعتقد انه يقضي الحكم اما في سجن راهوفا في بوخارست واما في سجن ايود في مقاطعة البا .

ولا تتوفر اية معلومات لدى منظمة العفو الدولية تشير الى ان المنشورات المذكورة دعت بأي شكل من الاشكال الى استخدام العنف . كما تعتقد المنظمة ان المحكمة ادانته بسبب ممارسته الخالية من العنف لحقه في حرية التعبير ، وتعد ادانته انتهاكاً لاحكام المادة ١٩ (٢) من الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه رومانيا في ١٩٧٤ .

يرجى ان تبعث برسائل تتسم بالكياسة مناشدا اطلاق سراحه العاجل الى الرئيس تشاوشيسكو الى العنوان التالي :

Presidentele / Republicii Socialiste Romania / Nicolae Ceausescu / Calea Victoriei 49 — 53 / Bucuresti / RS Romania.

محمد عدن شيخ - الصومال

كان يعمل طبيبا وعضوا في البرلمان . القي القبض عليه في حزيران / يونيو ١٩٨٢ ولا يزال رهن الاحتجاز دون تقديمه الى المحاكمة .

القت السلطات الصومالية في ٩ حزيران / يونيو ١٩٨٢ القبض على محمد عدن شيخ وستة اشخاص آخرين من اعضاء البرلمان واللجنة المركزية للحزب الصومالي الثوري الاشتراكي وهو الحزب السياسي الوحيد المجاز نشاطه في البلاد . وذكرت التقارير ان الاشخاص المذكورين قد قاموا بتوجيه الانتقادات بشكل صريح الى الرئيس الصومالي محمد سياد بري وابدوا معارضة لاعادة انتخابه رئيسا للجمهورية .

وفي وقت لاحق تم توجيه تهم الى الاشخاص السبعة كافة بموجب احكام قانون الامن الوطني (١٩٧٠) التي تنص على وجوب انزال عقوبة الاعدام على المتهمين بعد ادانتهم . ولم تكشف السلطات عن تفاصيل التهم التي وصفت بأنها « اعمال ضد استقلال دولة الصومال ووحدتها وامنها » و « مؤامرة ضد الدولة » .

وعلى الرغم من ان المدعي العام صرّح في اواخر عام ١٩٨٣ بأن السلطات قد اكملت التحقيقات في قضاياهم وبأنهم سيمثلون بعد ذلك بفترة وجيزة امام المحاكم ، الا انهم لم يقدموا الى اي محكمة حتى الآن ولم يسمح لهم بتوكيل محامين للدفاع عنهم . والمحكمة المختصة التي من شأنها ان تنظر في قضاياهم هي محكمة الامن القومي التي يشكل الضباط العسكريون الغالبية العظمى من اعضائها والتي لا يحق لاي متهم تقديم طلب استئناف ضد احكامها على الرغم من ان احكام الاعدام تتطلب تصديق رئيس الدولة عليها .

ولقد توفي احد المعتقلين السبعة المدعو وارسام علي فرح في الاعتقال في ١٧ تموز / يوليو ١٩٨٣ . اما الآخرون بما فيهم نائب رئيس الجمهورية السابق اسماعيل علي ابقور ووزير الخارجية السابق عمر عرته غالب (احد سجناء شهر حزيران/ يونيو ١٩٨٣) ، فلا يزالون رهن الحجز الانفرادي في سجن لاباتان جيرو الذي يتصف بتطبيق اكثر الاجراءات الامنية صرامة فيه ويتميز بظروفه القاسية .

لقد تخرج محمد عدن شيخ ، الذي هو في عقده الرابع من العمر ، في احد المعاهد الطبية في ايطاليا وعمل جراحا في مستشفى مقديشو العام قبل دخوله عالم السياسة في السبعينات . وقد شغل عدة مناصب وزارية حيث كان وزيراً للصحة والتعليم العالي والاعلام . وفي مطلع عام ١٩٨٢ تمت تنحيته من منصبه كوزير للاعلام وعين رئيساً للمجمع الصومالي للعلوم .

يرجى ان تبعث برسائل تتسم بالكياسة مناشداً اطلاق سراحه الى العنوان التالي :

His Excellency Mohamed Siyad Barre / President of the Somali Democratic Republic / People's Palace / Mogadishu / Somalia.

تستطيع اذا شئت ان تبعث برسائل تتسم بالكياسة الى سفارات هذه الحكومات في بلدك

أمل جديد لحقوق الإنسان في غينيا

لقد تحسن وضع حقوق الانسان في غينيا تحسناً كبيراً منذ الانقلاب السلمي الذي اطاح بالحكومة السابقة في ٤ نيسان/ابريل من العام الحالي ، تلك الحكومة التي كانت تمارس القمع بشكل منهجي في البلاد . واطلق سراح جميع السجناء السياسيين في يوم الانقلاب المذكور وأكدت الحكومة الجديدة بشكل متكرر التزامها باحترام حقوق الانسان .

قدم ما يزيد عن ١٠٠٠ سجين سياسي سابق وعوائل السجناء السابقين واقارب الآلاف من الأشخاص « المختفين » في غينيا إلى قصر الشعب في كوناكري في الأول من تشرين الاول/ اكتوبر الماضي للترحيب بأول بعثة تابعة لمنظمة العفو الدولية تزور بلدهم منذ نهاية حكم الرئيس الراحل احمد سيكوتوري .

وقام ممثلون عن احدى المنظمات التي قام السجناء السياسيون السابقون بتشكيلها حديثا بتقديم الشكر الى المنظمة لقيامها بمناشدة الحكومة السابقة لسنوات عديدة لتحسين حقوق الانسان في غينيا .

وقال الممثلون المذكورون بأن معرفتهم بأن الرأي العام العالمي كان مهتما بشكل فعلي بمصير السجناء السياسيين في بلادهم ساعد على استمرار معنوياتهم وشجاعتهم .

ولقد امضى اعضاء البعثة التي تألفت من بيبي زالاكيت نائب السكرتير العام للمنظمة وعضوين آخرين يعملان في السكرتارية الدولية فيها ، عشرة ايام في غينيا اعتباراً من اليوم الاول من تشرين الاول/ اكتوبر الماضي تلبية للدعوة التي وجهتها لهم الحكومة العسكرية التي استلمت زمام السلطة بعد الانقلاب .

وكانت البعثة تهدف من زيارتها الى إجراء تقييم لحاجة المئات من المعتقلين السابقين الى العون

يظهر في الصورة نائب السكرتير العام لمنظمة العفو الدولية خوزيه زالاكويت وهو جالس بين (على يمينه) الحاج مامدو فوفانا ، رئيس جمعية السجناء السياسيين السابقين في غينيا والحاج دين كامارا نائب رئيس الجمعية المذكورة .

ولاجراء المزيد من التحريات حول مصير الاشخاص « المختفين » (انظر ملحق النشرة الاخبارية لشهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢) وكذلك لتعريف الحكومة الجديدة بنشاطات منظمة العفو الدولية .

ولقد استمعت بعثة المنظمة خلال الاجتماعات العامة التي عقدتها لمدة ثلاثة ايام إلى روايات ما يزيد على ١٠٠ شخص للمآسي العديدة التي عانوها هم وعوائلهم اثناء اعتقالهم خلال الاعوام الست والعشرين الماضية تحت حكم الرئيس سيكوتوري .

فقد تحدثت الزوجات والاطفال عن الآثار الباقية التي خلفتها عمليات طردهم من اراضيهم ونفيهم اجتماعياً وتفرق شمل عوائلهم الذي نجم عن عمليات إلقاء القبض على الافراد والجماعات التي قامت بها سلطات الحكومة السابقة .

وعقب إلقاء السلطات القبض على رب العائلة او عقب « اختفائه » ، كانت تقوم عادة بطرد عائلته من منزله ليصبحوا عرضة للتشرد . كما قامت السلطات بقطع المعونات التي تقدمها الى العائلة وحرمان افرادها من الحصول على العلاج الطبي ، وقد أدى ذلك في بعض الاحيان الى نتائج وخيمة مستديمة . فقد شاهد اعضاء البعثة شباناً وشابات مصابين بعاهات جسدية او اصاب الشلل بعض اطرافهم لانهم لم يتمكنوا من الحصول على العلاج الطبي الذي كانوا في حاجة اليه او لانهم ابناء او بنات السجناء السياسيين . كما ان بعض افراد هذه العوائل كانوا قد عانوا مشاكل نفسية خطيرة ، وذكرت التقارير ان عدداً منهم قد اصابهم الاضطراب العقلي .

وروت العائلات امام اعضاء الوفد قصة العذاب النفسي الذي عانته عاماً بعد عام لجهلهم بمصير احبائهم الذي كان بعضهم قد « اختفى » في مطلع السبعينات . وروت الزوجات كيف انهن لم يكتشفن الا في ٤ نيسان / ابريل من هذا العام إعدام ازواجهن قبل ما يزيد على عشرة اعوام مضت .

وقاد السجناء السابقون اعضاء البعثة الى المعتقل السيء الصيت الذي جرى فيه تعذيبهم لارغامهم على الادلاء باعترافات زائفة في كوناكري والذي يطلق عليه اسم «كامب بويرو» . وقام اعضاء البعثة بزيارة تفتيشية الى الزنزانات المظلمة والقذرة التي مات العديد من السجناء جوعاً فيها بسبب تطبيق (نظام الغذاء الاسود) . وكان من بين الضحايا المذكورين السكرتير العام السابق لمنظمة الوحدة الافريقية ديالو تيلي .

كما زار اعضاء البعثة موقعين من مواقع القبور الجماعية على سفح جبل غانغان قرب مدينة كنديا ، وهما موقعان من العديد من مواقع القبور الجماعية التي عثر عليها منذ تولي الحكومة الجديدة زمام السلطة .

وتلبية لدعوة رئيس جمهورية غينيا الكولونيل لاسانا كونتي ، قام اعضاء الوفد بزيارة سجن كنديا حيث يحتجز كبار مسؤولي الحكومة السابقة في انتظار تقديمهم الى المحاكمة .

وابلغ الاعضاء المذكورون الرئيس الغيني عقب الزيارة انهم يعتقدون بان سلطات السجن تقوم بتنفيذ تعليماته القاضية بمعاملة المعتقلين المذكورين معاملة انسانية . واكد اعضاء البعثة انهم لا يسعون الى اطلاق سراح اولئك المعتقلين وانما الى ضمان محاكمتهم محاكمة عادلة تتوفر فيها كافة الحصانات القانونية المطلوبة .

وابلغ اعضاء الحكومة الغينية اعضاء البعثة انهم يشاركونهم قلقهم ويرغبون في اثبات ان حكم القانون قد عاد الى البلاد وان يقاوموا الضغوط التي تهدف الى الانتقام من اعضاء الحكومة السابقة .

ولقد اكد الرئيس كونتي بشكل متكرر معارضته لتطبيق عقوبة الاعدام .

وعقد اعضاء البعثة اجتماعات مع اعضاء اللجنة الخاصة التي تنحصر مهمتها في التحقيق في قضايا كبار المسؤولين في الحكومة السابقة قبل احالتهم الى السلطات القضائية .

وقاموا كذلك بالاجتماع بالمسؤولين في وزارة العدل الذين يقومون باعادة بناء النظام القضائي عقب عقد مؤتمر عدل وطني في حزيران/ يونيو الماضي . ولم يكن لغينيا نظام قضائي مستقل في عهد الرئيس سيكوتوري ، ومن ثم فان اعادة تدريب المحامين والقضاة الا واحدة من المشاكل العديدة التي تواجه البلاد .

يوغسلافيا
محاكمة المثقفين

بدأت في بلغراد في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي محاكمة ستة من المفكرين اليوغسلافيين المتهمين بتشكيل « جماعة غير شرعية » .

ولقد القي القبض على الأشخاص المذكورين عقب غارة شنها رجال الشرطة على احدى الشقق السكنية في نيسان/ أبريل الماضي حيث كانت تعقد جلسة حضرها ٢٨ شخصاً للاستماع إلى محاضرة يلقيها ميلوفان جيلاس ، أحد أبرز منتقدي سياسة الحكومة اليوغسلافية .

وفيما يلي أسماء الأشخاص الستة : **فلاديمير ميجانوفيك وبافلوسكو إمسيروفيك و ميلان نيكوليك وغوردان جافانوفيك و ميودراغ ميليك ودراغومير أولوجيك .**

وتتهمهم السلطات بمسؤولية القيام بتنظيم الاجتماع المذكور واجتماعات مماثلة للنقاش . ويطلق على مثل هذه الاجتماعات في يوغسلافيا احياناً اسم « الجامعة المفتوحة » ، وقد جرى عقدها لعدة سنوات في مدينة بلغراد تحت سمع السلطات اليوغسلافية وبصرها حتى شهر نيسان/ أبريل الماضي حيث بدأت هذه السلطات بمضايقة منظمي هذه الاجتماعات والمشاركين فيها .

وتصدر أحكام بالسجن على المتهمين المشاركين في الاجتماعات المذكورة لفترات تتراوح بين خمسة أعوام وخمسة عشر عاماً في حالة إدانتهم . ولا تمت أي تهمة من التهم المنصوص عليها في لائحة الاتهام إلى قيام الأشخاص المذكورين باستخدام العنف أو الدعوة إلى استخدامه .

ولقد بعثت منظمة العفو الدولية بإحدى البعثات لمراقبة سير المحاكمات التي جرت في الفترة ما بين ٥ و ٩ تشرين الثاني / نوفمبر الماضي . وكانت الجلسات لا تزال مستمرة عند إعداد هذه النشرة .

AMNESTY INTERNATIONAL PUBLICATIONS, 1 Easton Street, London WC1X 8DJ, United Kingdom. Printed in Great Britain by Shadowdean Limited, Unit B, Roan Estate, Mortimer Road, Mitcham, Surrey. Available on subscription at £5 (US$12.50) per calendar year. ISSN 0308 6887.

لأسباب خارجة عن ارادتنا ، لم يستلم المشتركون عدد شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ من النشرة الاخبارية في ذلك الشهر . ونحن نرسله الآن الى جميع المشتركين لالحاقه بسجلاتهم .

ملف عن التعذيب

منظمة العفو الدولية

المجلد الخامس ديسمبر ١٩٨٤

ملف هذا الشهر يتعلق بالتعذيب في أفغانستان والفلبين (ص ٣)

أفغانستان

تلقت منظمة العفو الدولية ولا تزال سيلا متواصلا من التقارير المتعلقة بقيام السلطات باستخدام وسائل التعذيب بشكل منهجي وعلى نطاق واسع ضد الأشخاص المشتبه بقيامهم بنشاطات سياسية في ظل حكومة الرئيس بابراك كارمال التي تولت زمام السلطة في أفغانستان في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ . وتشير الشهادات والمعلومات الأخرى التي تلقتها المنظمة بأنه يجري استخدام وسائل التعذيب في معسكرات الاعتقال المنتشرة في كافة أنحاء البلاد والتي يديرها جهاز إعلام الدولة الذي يطلق عليه اسم خدمات إطلاعات دولتي المعروف باسم خاد .

وعلى الرغم من أن السلطات الحالية قد قامت في مطلع عام ١٩٨٠ بإطلاق سراح الكثير من السجناء السياسيين الذين اعتقلتهم أجهزة الحكومات السابقة ، وعلى الرغم من وعود الحكومة الحالية باحترام حقوق الانسان وصيانتها ، فإنها تقوم بشكل منهجي بقمع المعارضة وتعذيب المعارضين .

ولقد أشارت تقارير عديدة الى أن المعاملة التي يتلقاها الأشخاص المشتبه بهم على أيدي رجال جهاز **خاد** قد اتخذت نمطاً معيناً ، إذ يلقي رجال الجهاز المذكور القبض على هؤلاء الأشخاص ويقتادونهم إلى أحد مراكز الاعتقال العديدة التابعة لجهاز **خاد** ـ تتوفر لدى منظمة العفو الدولية معلومات عن وجود ثمانية من هذه المراكز في مدينة كابل وحدها ـ حيث يتعرضون في بادىء الأمر إلى الحرمان بأشكاله المتعددة ، وبعد ذلك مباشرة يجري تعذيبهم بشكل مكثف .

وتقول التقارير إن السلطات تحرم الأشخاص المشتبه بهم من الاتصال بعوائلهم ومحاميهم وأطبائهم وحتى من الاتصال بالسجناء الآخرين وذلك بعزلهم عن بقية المعتقلين أو وضعهم رهن الحجز الانفرادي وقد يتعرض هؤلاء خلال هذه الفترة وبشكل متواصل إلى الاستجواب والتهديد والحرمان من النوم أو الراحة . وتضيف التقارير أن السلطات قد قامت أيضاً بحرمان بعض السجناء من الطعام .

وقد أبلغ معتقلون سابقون المنظمة بأن الأشخاص المشتبه بهم ، الذين يمتنعون عن التعاون مع رجال جهاز **خاد** ، يتعرضون بعدها إلى التعذيب . وذكرت التقارير أن وسائل التعذيب اشتملت على استخدام الصدمات الكهربائية والضرب والحرق بأعقاب السجاير وتغطيس الضحايا في الماء . ومن المعروف أن رجال التعذيب يقومون بوضع المعتقلين في الأغلال وإحكام وثاق أيديهم وأرجلهم لفترات طويلة .

وقام رجال التعذيب في بعض الحالات بارغام السجناء على مشاهدة أقربائهم أثناء تعذيبهم .

وأشارت التقارير إلى أن التعذيب قد ترك آثاراً جسدية مستديمة على أجساد السجناء وأسفر عن موت عدد منهم .

وعلى الرغم من أن منظمة العفو الدولية كانت قد تلقت تقارير حول تعرض السجناء إلى التعذيب في ظل الحكومات الثلاث التي حكمت البلاد منذ قيام ثورة « ساور » في نيسان / ابريل ١٩٧٨ والتي تولى بعدها حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني زمام السلطة في البلاد ، فإن هذه التقارير لم تشر إلى تعرض السجناء إلى التعذيب بشكل منهجي إلا عقب تشكيل جهاز **خاد** في أواخر عام ١٩٧٩ .

جهاز خاد

تمتاز الواجبات الملقاة على عاتق جهاز خاد بسعة نطاقها . فهي تشمل مسؤوليات الاشراف على نشاطات أعضاء الحزب وأفراد القوات المسلحة ، وكذلك الاشراف على التدريب الأيديولوجي للأعضاء الجدد في الحزب . كما يقوم الجهاز بمهمة إلقاء القبض على الأشخاص المشتبه بهم سياسياً واستجوابهم .

وتشير التقارير إلى أن الجهاز يستخدم مستشارين سوفييت يعملون في الدوائر الرئيسية التابعة له ، وقد وردت ادعاءات حول اشتراك السوفييت في عمليات التعذيب . كما أبلغ عدة سجناء سابقين منظمة العفو الدولية بوجود مستشارين سوفييت في مراكز الاعتقال . وتوجد دائرة تابعة لجهاز **خاد** ومعسكر اعتقال في كل عاصمة إقليمية في البلاد .

وذكرت التقارير أن السجناء قد تعرضوا للتعذيب في مراكز الاعتقال الثمانية الموجودة في كابل . وفيما يلي أسماء هذه المعتقلات :

١) المقر الرئيسي لجهاز **خاد** في مقاطعة **شاشداراك** .
٢) مبنى وزارة الشؤون الداخلية .
٣) دائرة الاستجواب المركزية المعروفة باسم **سيدارات** .
٤) دائرة الفرع العسكري التابع لجهاز **خاد** والمعروفة باسم **خادي نظامي** .
٥) « الدائرة رقم خمسة » التابعة لجهاز **خاد** والمعروفة باسم **خادي بانج** والتي تتألف من منزلين خاصين قرب بناية دائرة **سيدارات** .
٦) منزل احمد شاه خان .
٧) منزل واسير أكبر خان .
٨) الدائرة التابعة لجهاز **خاد** في مقاطعة حوزاي باريكات . وتفيد ملعومات وردت الى منظمة العفو الدولية بأن تقريراً داخلياً تم تداوله داخل جهاز **خاد** في أواخر عام ١٩٨١ أشار الى وفاة اربعة سجناء من بين (١٠٠) معتقل كانوا محتجزين في مركز اعتقال شاشداراك خلال فترة الاثنى عشر شهراً التي سبقت تاريخ صدور التقرير المذكور .

لقد ذكرت التقارير أن هناك خمسة مراكز اعتقال تابعة لجهاز **خاد** في مدينة قندهار وهي كالآتي : يقع المقر الرئيسي للجهاز في الدوائر التي كانت تشغلها سابقاً شركة موريسين ـ نودسين للانشاء في منطقة منزل باه ، ومركز الولايات الذي كان سابقاً مقراً للحكومة المركزية في قندهار ، ومركز اعتقال **خادي نظامي (فرع خاد العسكري)** في القاعدة العسكرية في قندهار ، وكذلك منزلين خاصين في مقاطعة شهري ناوا قرب جامع موسى خان .

أما في مدينة جلال آباد فإن مركز الاعتقال الرئيسي التابع لجهاز **خاد** يقع خلف مستشفى جامعة نانغارهار . وأشارت التقارير إلى وجود مراكز اعتقال أخرى يجري فيها استخدام وسائل التعذيب في مدينتي فائز آباد (في مقاطعة باداخشان) وعندكوي (في محافظة فارياب) .

ولقد أصدرت الحكومة الأفغانية في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ قانوناً أطلقت عليه اسم « قانون خاص بتنفيذ الأحكام في السجون » الذي تؤكد أحكام المادة ٣ منه على تحريم التعذيب المتضمن فعلاً في أحكام الدستور . وفي الوقت نفسه صرحت الحكومة بأن عدداً من ضباط الشرطة تجري محاكمتهم بتهم القيام بتعذيب السجناء . إلا أنه لم يرد تأكيد لتصريح الحكومة من مصدر مستقل . وكانت الحكومة الأفغانية قد وقعت على الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية والميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣ .

وفي تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٣ ، بعثت منظمة العفو الدولية رسالة إلى الرئيس الأفغاني بابراك كارمال تعبر فيها عن قلقها الشديد حول التقارير التي أشارت إلى تعرض المعتقلين في المراكز التابعة لجهاز **خاد** إلى التعذيب والمعاملة السيئة . وحثت المنظمة الحكومة الأفغانية على القيام بإجراء تحقيق عاجل في إجراءات الاستجواب التي يتبعها رجال **خاد** ، وكذلك توجيه التهم إلى الأشخاص المسؤولين عن القيام بالتعذيب ومحاكمتهم طبقاً لأحكام القانون الجنائي الأفغاني في حالة ثبوت صحة التقارير الواردة عن التعذيب .

وتشير الدلائل إلى أنه تجري عمليات إلقاء القبض بشكل اعتباطي وعلى نطاق واسع على الأشخاص الذين تزعم السلطات أنهم من معارضي حكومة الرئيس بابراك كارمال . ومن النادر قيام السلطات بتوجيه التهم إلى السجناء بشكل رسمي . واستناداً إلى المعلومات المتوفرة لدى منظمة العفو الدولية ، لم تقم السلطات الأفغانية بالاعلان عن أية قوانين تتعلق بإلقاء القبض على الأشخاص واعتقالهم . ويقوم جهاز **خاد** بتنفيذ عمليات إلقاء القبض ويقتادون المعتقلين بعد ذلك إلى أحد مراكز الاعتقال المذكورة أعلاه حيث يجري احتجازهم غالباً بمعزل عن الآخرين لعدة أشهر . وقد ذكرت التقارير أن بعضهم قد تم احتجازه بصورة منعزلة لعدة أعوام .

ولقد وردت إلى منظمة العفو الدولية معلومات عن رجل قام رجال جهاز خاد بإلقاء القبض عليه في حزيران/ يونيو ١٩٨١ واحتجازه في مركز اعتقال شاشداراك حتى حلول عام ١٩٨٣ .

ولا يسمح لعوائل السجناء أو محاميهم بزيارتهم في هذه المراكز ، كما أنه من النادر جداً السماح لأحد السجناء بزيارة أحد الأطباء . وقد تقوم السلطات بإطلاق سراح بعض السجناء عقب استجوابهم في المراكز المذكورة ، إلا أنها تقوم بنقل معظمهم إلى سجن بولي شارخي في مدينة كابل حيث يجري احتجازهم لفترة غير محددة دون توجيه تهم إليهم أو محاكمتهم .

وتشير الدلائل إلى أنه بالرغم من أن العديد من الأشخاص الذين تعرضوا للتعذيب كانوا قد شاركوا في عمليات مقاومة مسلحة ضد الحكومة ، إلا أن الضحايا الآخرين بما فيهم الموظفون المدنيون والمعلمون والطلاب ، لم يعتقلوا إلا بسبب الشكوك التي أحاطت بهم حول معارضتهم للسلطات الأفغانية . وبرغم العديد من الأشخاص الذين ألقي القبض عليهم بأن لا علاقة لهم بالسياسة إطلاقاً وقد تمّ اعتقالهم كإجراء رادع للآخرين أو استناداً إلى معلومات زائفة تلقتها السلطات من الجواسيس .

شهادات السجناء

وفيما يلي نورد مقتطفات من شهادات سجناء سابقين وردت في مقابلات أجرتها معهم منظمة العفو الدولية أو شهادات تلقتها المنظمة منهم بعد مغادرتهم البلاد . وتمتنع المنظمة عن ذكر أسماء هؤلاء السجناء نزولا عند رغبتهم لأن جميعهم لهم أقارب لا يزالون داخل البلاد .

(أ) كان من أحد كبار الموظفين المدنيين في وزارة الأشغال العامة في كابل . ألقت السلطات القبض عليه في تموز/يوليو ١٩٨٢ لما زعمته من انتمائه إلى إحدى المجموعات التي تنظم المقاومة المسلحة ضد الحكومة . وقد تم إلقاء القبض على زوجته وأطفاله الثلاثة في الوقت نفسه وتم حجزهم بمعزل عن الآخرين في معتقل سيدارات . ولم تقم سلطات المعتقل باساءة معاملتهم .

ولقد جرى احتجاز (أ) في معتقل سيدارات لمدة ثلاثة أشهر ونصف قبل نقله إلى معتقل بولي شارخي . ويقول (أ) في شهادته ما يلي :

« لقد جرى وضعي في الحجز الانفرادي خلال الاثنى عشر يوماً الأولى من فترة اعتقالي ولذا فقد قضيت تلك الفترة في زنزانة مع تسعة أشخاص آخرين . واقتادني الحراس في مناسبات عديدة لغرض استجوابي ، وفي كل مرة كان رجال الاستجواب ينهالون بالضرب على رأسي وجسدي ويرفسونني في منطقة أسفل الظهر والساقين . وقامت مجموعات من المحققين باستجوابي وحرموني من النوم لمدة ٤٨ ساعة . وفي ثلاث مناسبات قام رجال التعذيب بتوجيه الصدمات الكهربائية إلى جسدي عن طريق استخدام أجهزة الالكترود التي وضعت على لساني وأصابع قدمي . وأغمى عليّ في كل مرة وجرى تغطيسي في الماء ، وبعدها بدأوا تعذيبي مرة أخرى » .

وأطلقت السلطات سراحه دون توجيه تهمة إليه من سجن بولي شارخي في حزيران/ يونيو ١٩٨٣ .

(ب) كان أيضاً من كبار الموظفين المدنيين عندما ألقي القبض عليه في آب/ اغسطس ١٩٨٢ واحتجزه رجال جهاز **خاد** لمدة ستة أسابيع في منزل خاص سابق قرب معتقل سيدارات . وفي رسالة بعث بها إلى عائلته عقب اطلاق سراحه ورد فيها ما يلي :

« لقد عانيت من تدهور صحتي منذ مغادرتي المستشفى . وتم اقتلاع أظافر يدي بعد غرز إبر يبلغ طولها ما يقرب من أربعة بوصات في أطراف أصابعي . وخلال الليل هجم عليّ عشرة أشخاص أو أحد عشر شخصاً وذلك بالوثوب عليّ . وبعدها جرى توجيه الصدمات الكهربائية إلى جسدي وعوملت معاملة سيئة بشكل متواصل لمدة خمسة أشهر ونصف .

«(ج) كان من ابرز الطلاب في المرحلة الثانوية عندما ألقي القبض عليه في مدينة جلال أباد في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣ . وذكرت التقارير أن العديد من أفراد عائلته يشتركون في حركة المقاومة المسلحة ضد الحكومة وقد يكون هذا هو السبب في إلقاء القبض عليه . ونورد فيما يلي مقتطف من الشهادة التي أدلى بها :

« لقد تمّ احتجازي في المعتقل التابع لجهاز **خاد** في مدينة جلال أباد لمدة تزيد على شهر واحد . وجرى استجوابي كل مساء تقريباً حيث كانت عملية الاستجواب تبدأ في تمام الساعة العاشرة مساء . وقد تعرضت للضرب بالعصي عدة مرات في ستة مناسبات ثم توجيه الصدمات الكهربائية إلى أصابع يدي وقدمي . كما قام رجال التعذيب بتعذيب أحد نزلاء الزنزانة التي كنت محتجزاً فيها وذلك عن طريق توصيل أسلاك كهربائية إلى أعضائه الجنسية .

« لقد استغرقت كل جلسة من جلسات الاستجواب حوالي أربع ساعات . وكانت تسمع صرخات الألم طوال الليل ، وكان الحراس يقتادون السجناء إلى الزنزانات من غرف الاستجواب وآثار الضرب بادية على كافة أجزاء أجسامهم . وفي إحدى الليالي جلب الرجال أحد رجال العصابات ممن وقعوا في الأسر إلى السجن مصاباً بجرح في ذراعه . وأثناء عملية الاستجواب قام الرجال بإطفاء سجائرهم في جسده حتى أن واحداً منهم وضع سيجارته المشتعلة في جرح الاسير الذي كان يطلق الصرخات » .

لقد كان (د) في الستين من عمره عندما ألقي القبض عليه في نيسان/ أبريل ١٩٨١ . وقد ذكر أنه قد ألقي القبض عليه في ٢٥ نيسان/ أبريل بعد قيام سيارتين تحملان رجال جهاز **خاد** بالتوقف خارج منزله . وأضاف يقول :

« لقد دفع بي الرجال إلى داخل السيارة الأولى بينما غادر الرجال السيارة الثانية وبدأوا بتفتيش منزلي . ولم يُكتب لي أن أدخل منزلي مرة أخرى بعد ذلك أبداً . واقتادني الرجال الى منزل كبير خاص قرب معتقل سيدارات يطلق عليه اسم منزل أحمد شاه خان .

« وفي الساعة الثانية صباحاً من اليوم التالي ، اقتادني خمسة من الأفغان جميعهم يرتدون ملابس مدنية ، وسألوني عن سبب هروب زوج ابنتي من البلاد والتحاقه بالأمريكان ، واخبروني أن جميع أبنائي كانوا قد هربوا إلى دول الغرب الاستعمارية . وهددوني بالقتل إذا امتنعت عن الادلاء باعتراف كامل .

« وعندما أنكرت معرفتي بهروب زوج ابنتي إلى الغرب وكنت صادقاً في إنكاري ، بدأوا ينهالون بالضرب عليّ . أنا شيخ مسن وكنت قد عانيت من تدهور صحتي في ذلك الوقت . وقد انهالوا عليّ بالضرب حتى سقطت على الأرض فاقد الوعي . وبينما كان هذا يحدث ، كانوا يحاولون إعادة الوعي إليّ بالقاء الماء عليّ . واستغرق ذلك ساعتين وفقدت القدرة على الوقوف على قدمي في نهاية الأمر .

« بعد ذلك احتجزوني في غرفة التعذيب نفسها لمدة ١٨ يوماً . وبين ليلة وأخرى وفي تمام الساعة الثانية صباحاً اقتادني الرجال إلى الخارج لغرض استجوابي . وكانت عملية الاستجواب تجري على نفس المنوال حيث يبدأون بتوجيه الأسئلة إليّ ثم ينهالون بالضرب عليّ وبعدها يوجهون لي مزيداً من الأسئلة .

« ولم أتعرض إطلاقاً لعملية توجيه الصدمات الكهربائية . إلا أن الرجال اقتادوني في إحدى الأمسيات إلى غرفة الاستجواب وشاهدت على طاولة هناك عدة أدوات خاصة بالتعذيب . وبالفعل قال الرجال إنها أدوات للتعذيب ، وكانت تشمل على هراوة ذات أسلاك كهربائية وغطاء للرأس يستخدم عند توجيه الصدمات الكهربائية إلى رأس الضحية .

« وبمرور الأيام تورمت عيناي وبدأت أعاني من عشو بصري . وكان جسدي كله مليء بالرضوض والكدمات . وكانت ثيابي ملطخة بالدماء ولم يسمحوا لي بتغييرها . وكانت زوجتي تجهل مكان وجودي أو السبب وراء احتجازي » .

ما تستطيع انت ان تفعله

يرجى ان تبعث برسائل تتسم بالكياسة تعبر فيها عن قلقك حول استمرار ورود التقارير حول استخدام التعذيب على نطاق واسع في افغانستان منذ عام ١٩٧٩ .

● وضّح في رسالتك ان التعذيب محرم بموجب احكام القانون الدولي . وبما ان الحكومة الافغانية قد وقعت على الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، فانها تعهدت باحترام التزام قانوني محدد ألا وهو ضمان حماية مواطنيها من التعرض للتعذيب .

● وحث السلطات الافغانية على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتحقيق في التقارير المتعلقة بالتعذيب تحقيقاً نزيهاً ، كما يدعو الى ذلك اعلان الامم المتحدة ضد التعذيب ومحاكمة الاشخاص المسؤولين عن استخدام التعذيب .

● وحثها على عدم احتجاز المعتقلين الا في اماكن معروفة كضمان ضد تعرضهم للتعذيب وعلى السماح لأقاربهم ومحاميهم برؤيتهم بشكل سريع ومنتظم .

ابعث برسائلك الى العنوان التالي :

H.E. President Babrak Karmal/ Office of the General Secretary of the Central Committee of the PDPA and President of the Revolutionary Council/Da Khalkoo Koor/ Kabul/Afghanistan.

الفلبين

تلقت منظمة العفو الدولية ولا تزال تتلقى بانتظام تقارير عن استخدام التعذيب بصورة منهجية في الفلبين منذ قيام السلطات بفرض الاحكام العرفية في البلاد في ايلول/سبتمبر ١٩٧٢ . وعلى الرغم من قيام السلطات المذكورة برفع الاحكام العرفية في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ ، فان رجال القوات المسلحة لا يزالون يتمتعون بصلاحيات واسعة للقيام بعمليات القبض على الاشخاص واعتقالهم في القضايا المتعلقة «بالعناصر المخربة» وعلى الاشخاص الاخرين « المنتهكين للنظام العام » .

وعلى الرغم من وجود اطار عمل قانوني واسع النطاق يوفر اجراءات وقائية في القضايا المتعلقة بعمليات القاء القبض المذكورة ، فقد جرى اختطاف المشتبه بهم بشكل شائع دون ابراز تصريح بذلك واعتقالهم بمعزل عن الآخرين وبصورة تشكل انتهاكاً للاجراءات الوقائية الاخرى .

وفي حالات عديدة ، اقتاد رجال السلطة المعتقلين الى مراكز استجواب غير رسمية ولم يكشف النقاب عنها ويطلق عليها اسم «المنازل الآمنة» ، حيث قام رجال وكالات المخابرات التابعة للقوات المسلحة باستجواب المعتقلين وتعذيبهم . وقد جرى احتجاز المعتقلين في هذه المنازل لفترات تتراوح بين ايام قليلة وشهور عدة . وتتوفر لدى منظمة العفو الدولية معلومات عن قضايا تتعلق بمعتقلين جرى احتجازهم في مثل هذه المنازل وبعدها اختفوا عن الأنظار ، ويعتقد انهم لقوا حتفهم نتيجة للمعاملة السيئة التي تلقوها ، وفي بعض الحالات تأكد خبر وفاتهم بسبب المعاملة المذكورة وتتراوح هذه المعاملة السيئة من « المعاملة الخشنة » التي يتلقاها المعتقلون على ايدي رجال الشرطة والقوات المسلحة في المناطق الريفية واستخدام وسائل الترهيب خلال عمليات الاستجواب الى توجيه الصدمات الكهربائية واطفاء السجاير المشتعلة في اجسام الضحايا ووضع رؤوسهم في الماء او تغطية رؤوسهم بالاكياس البلاستيكية حتى يشرفوا على الاختناق والاعتداءات الجنسية عليهم او اغتصابهم وارغامهم على الوقوف او الجلوس في وضع القرفصاء والتهديدات باعدامهم .

وتشير بعض المزاعم المتعلقة بالتعذيب الى رجال الاستخبارات من جهاز شرطة الفلبين وفروع اخرى من القوات المسلحة .

لقد ادانت الحكومة الفلبينية بشكل فعال عمليات استخدام وسائل التعذيب في شتى انحاء العالم . فهي التي قامت بتقديم (الاعلان ضد التعذيب) الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٧٥ وصياغة (الاعلان الاحادي) في تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٩ الذي توضح فيه نيتها على الالتزام بالاعلان المذكور ووضع احكامه موضع التنفيذ في التشريعات الوطنية والتدابير الفعالة الاخرى . ورغم ذلك فقد واجه المعتقلون صعوبات جمة في جعل السلطات تقوم بالتحقيق بصورة نزيهة في الادعاءات الخاصة بالمعاملة السيئة او التعذيب . وتتجلى هذه الصعوبات في قضية خمسة وعشرين شخصاً تم القاء القبض عليهم عقب قيام السلطات بعمليات القاء القبض على الاشخاص في مانيلا والمناطق المحيطة بها في الفترة الواقعة بين ٢٦ شباط/فبراير والاول من اذار /مارس عام ١٩٨٢ . وكان من بين الاشخاص المذكورين ثمانية عناصر نشيطة من اعضاء نقابات العمال وآخرين زعمت السلطات انهم ينتمون الى عضوية الحزب الشيوعي الفلبيني المحظور نشاطه في البلاد .

وقد تم حجز كافة الاشخاص المذكورين في معتقلات بما في ذلك «المنازل الآمنة» ، وقام باستجوابهم رجال الاستخبارات من مختلف الفروع التابعة للقوات المسلحة . وخلال عمليات الاستجواب جرى حجز معظم الاشخاص بمعزل عن الآخرين .

وفي وقت لاحق ادلى معظم المحتجزين الذكور بشهادات ذكروا فيها انهم كانوا قد تعرضوا للارهاب والتهديد والحرمان من النوم والضرب بما في ذلك توجيه اللكمات الى منطقة البطن والصفع على الآذان والضرب على الرأس بعقب البنادق .

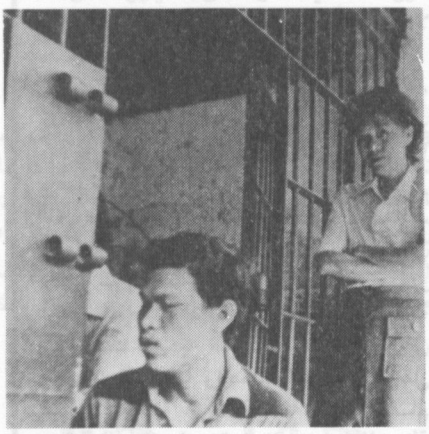

يظهر في الصورة روليتو ترينيداد ، احد العناصر العاملة في ميدان الدفاع عن حقوق الانسان ، مع زوجته في سجن تاكوم . وقد وقع ترينيداد على اعتراف تحت ضغط التعذيب . وقد ابرأت ساحته في وقت لاحق (انظر الصفحة التالية) .

وذكر اربعة معتقلين هم **ماركو بولو ودانيلو ديلافونيتي وادوين لوبيز ونويل ايتاباج** انهم كانوا قد تعرضوا للتعذيب بتوجيه الصدمات الكهربائية الى اجسامهم . ونتيجة لذلك فقد تلقى ماركو بولو علاجاً طبياً في احد المستشفيات لفترة ثلاثة اسابيع .

وفي ٣ آذار/مارس قام سبعة عشر معتقلا من المعتقلين المذكورين بتقديم اوامر احضار قضائية وتقارير وشكاوى مفصلة عن عمليات التعذيب والمعاملة السيئة الى المحكمة العليا التي قامت بعدها باصدار اوامر تقضي باخضاع المعتقلين المذكورين الى الفحوص الطبية .

واشارت التقارير الطبية المتعلقة بعدد من المعتقلين الى انهم يعانون من آلام في مناطق الرأس والرقبة والصدر والبطن ، والى وجود آثار لجروح متنوعة . واشار التقرير الطبي المتعلق بحالة/ نويل إيتاباج الصحية الى وجود اثرين خلفتهما ثقوب في ذراعيه . وزعم ان اجهزة الالكترود التي استخدمت في تعذيبه كانت قد احدثت الثقوب المذكورة . بينما اشار التقرير المتعلق بماركو بولو الى وجود قروح جلدية مضاعفة وندبتين احدثتهما الثقوب في ذراعيه وساقيه .

وفي ١٧ نيسان/ابريل ١٩٨٢ قام المعتقلون السبعة عشر بصورة منفردة بتقديم شكاوى حول تعرضهم للمعاملة السيئة الى دائرة المفتش العام للقوات المسلحة . واستنادا الى المعلومات المتوفرة لدى منظمة العفو الدولية ، لم تقم السلطات باجراء تحقيق عام في الشكاوى المذكورة ولم تعلن عن نتائج اي تحقيق حكومي بذلك .

وفي ٢٩ تموز/يوليو ١٩٨٢ تم تقديم شكاوى تتعلق باستخدام التعذيب نيابة عن ثلاثة وعشرين من الاشخاص الذين القي القبض عليهم والبالغ عددهم خمسة وعشرين ، الى اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات التابعة للامم المتحدة . كما قام المعتقلون برفع قضية مدنية للمطالبة بتعويض قدره ٦,٥ مليون بيزو (حوالي ٥٠٠,٠٠٠ دولار امريكي) عن الاضرار التي لحقت بهم على ايدي عدد من الضباط العسكريين من مختلف الفئات والمعلنة اسماؤهم والمسؤولين عن القاء القبض عليهم واعتقالهم . الا ان المحكمة العليا رفضت النظر في الشكاوى المعروضة عليها في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣ ، فقام بعد ذلك المعتقلون بتقديم طلب لاعادة النظر في عرائضهم .

دعوة إلى اتخاذ إجراءات وقائية

لقد قامت منظمة العفو الدولية ولا تزال تقوم بحث الحكومة الفلبينية بشكل متواصل على اتخاذ خطوات لمنع استخدام التعذيب وذلك عن طريق ضمان تطبيق صارم للحصانات القائمة حالياً وانزال العقوبات الصارمة بالاشخاص الذين تتوفر الادلة على قيامهم بهذه الممارسات . وتقرير بعثة منظمة العفو الدولية الى جمهورية الفلبين من ١١ - ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ والذي نشر في ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، تضمن التقارير التي تلقتها البعثة والمتعلقة بالتعذيب والمعاملة السيئة . كما اوصى التقرير باتخاذ اجراءات شتى بهدف منع استخدام التعذيب في الفلبين مثل الغاء «المنازل الآمنة» ، وتنازلات المعتقلين حيث يقوم المعتقلون بالتنازل عن حق تقديمهم الى سلطة قضائية ، وتطبيق اكثر صرامة للحصانات القائمة حالياً . كما دعت منظمة العفو الدولية الى اجراء تحقيقات مستقلة في المزاعم المتعلقة باستخدام التعذيب المنشورة في تقريرها المذكور .

وجواباً على دعوة المنظمة ، رفضت الحكومة الفلبينية الاخذ بتوصياتها مؤكدة ان الاجراءات القائمة حالياً تفي بالغرض ورفضت كذلك الادلة القائلة بأن الاجراءات المذكورة قد جرى خرقها بشكل منهجي .

مزاعم التعذيب عقب إلقاء القبض على « المخربين »

لقد تلقت منظمة العفو الدولية ولا تزال تتلقى بشكل متواصل التقارير المتعلقة بالتعذيب والمعاملة السيئة التي يتعرض لهما المعتقلون الذين القي القبض عليهم عقب اتهامهم بالقيام بنشاطات تخريبية ولاسيما اولئك المعتقلون المشتبه بارتباطهم بالجيش الشعبي الجديد الذي يمثل الجناح العسكري للحزب الشيوعي الفلبيني .

وفيما يتعلق بقضية واحدة هذا العام ذكرت التقارير ان رجال قوات الدفاع المدني الداخلي ورجال احدى الفرق العسكرية المحمولة جواً قاموا بتعذيب ثلاثة مزارعين من مدينة كاهاياغان الشرقية في اورورا بمقاطعة زامبو يانغا ديل سور اثناء استجوابهم حول ما زعمته السلطات من قيامهم بنشاطات تتعلق بالجيش الشعبي الجديد ، وذلك عقب القاء القبض عليهم في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٤ . واضافت التقارير ان المزارعين الثلاثة قاموا بتقديم بيانات مقرونة باليمين تشير الى انهم كانوا قد تعرضوا للتعذيب اثناء وجودهم في (كامب دوس) في اورورا .

● واستناداً الى ما جاء في التقارير المذكورة ، ذكر بيو بيرسيدي انه تعرض للضرب بشكل متكرر باستخدام هوائي الراديو ووجهت ضربات الى وجهه وبطنه عدة مرات وتم تعليقه في السقف من رقبته ووضعت عدة اعواد ثقاب مشتعلة في فمه .

● وزعم فيليب سولون أنه ارغم على تناول الفحم والتراب ، كما زعم بابلو بونس أنه تعرض للتعذيب باستخدام الصدمات الكهربائية .

وذكرت التقارير ان الاشخاص المذكورين قد تعرضوا الى المزيد من المعاملة السيئة وذلك عقب نقلهم في وقت لاحق من اليوم المذكور الى مقر قيادة الفرقة العسكرية المحمولة جواً في مولاف حيث قام رجال التعذيب برفسهم وارغامهم على تناول الرز الممزوج بالفلفل الحار والجلوس في وضع القرفصاء لفترات طويلة . واضافت التقارير ان رجال التعذيب اطلقوا سراحهم في ٢٢ آذار/مارس الماضي بعد ارغامهم على التوقيع على بيانات يشيرون فيها الى المعاملة الانسانية التي تلقوها اثناء اعتقالهم وبعد موافقتهم على السعي لقتل الاعضاء الآخرين المشتبه بانتمائهم الى الجيش الشعبي الجديد .

وذكرت مصادر الكنيسة أن الاشخاص المذكورين تعرضوا بعد ذلك للارهاب على ايدي رجال الجيش الذين طلبوا منهم سحب شكاويهم كما زعمت المصادر المذكورة .

ان العديد من الاشخاص الذين ابلغوا منظمة العفو الدولية مزاعم استخدام التعذيب هم اعضاء نشيطون في الحملات التي تقوم بها الكنيسة او منظمات نقابات العمال في الدفاع عن حقوق الانسان .

● القي القبض على **روليتو ترينداد** وستة اشخاص آخرين في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ بينما كانوا كما يظهر منهمكين في الاعداد لحلقة دراسية لمناقشة حقوق الانسان في اليوم التالي . والجدير بالذكر ان روليتو يعمل في المجموعة العامة للعدل والسلام ، وكان يشغل سابقاً منصب مدير مركز العمل الاجتماعي في تاغوم في دافو ديل نورتي . ولقد ادلى روليتو بعد ذلك بشهادة ذكر فيها انه اقتيد مع الاشخاص الآخرين الى مقر قيادة شرطة الفلبين في تاغوم حيث تعرض للضرب وهو عار ومعصوب العينين . كما قام رجال التعذيب بوضع الفلفل الحار على عينيه وفي فمه وعلى اعضائه الجنسية وتغطية رأسه بقطعة قماش مبللة حتى اشرف على الاختناق .

وفي ١٨ كانون الثاني/يناير تم نقله الى وحدة الاستخبارات (آر - ٢) التابعة للقيادة العسكرية للمنطقة (١١) في دافاوسيتي حيث تعرض لمختلف انواع التعذيب بما في ذلك حرق اصابع يده بالسجاير المشتعلة ووضع رأسه داخل كيس بلاستيكي بصورة متكررة حتى اشرف على الاختناق . وفي نهاية الامر ادلى ببيان تم وقع عليه بعد تعرضه للمزيد من التعذيب في يوم ٢١ من الشهر نفسه .

وفي وقت لاحق وجهت الى روليتو ، الذي تبنته منظمة العفو الدولية باعتباره احد سجناء الرأي ، تهمة القيام بأعمال التخريب واعتقل لما يزيد على العامين حتى تمت تبرئته في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٤ .

ورفض القاضي الذي اصدر امر براءته الاخذ بالتهم المذكورة مشيراً الى ان اعترافه كان قد انتزع منه تحت التعذيب ، ولذا فلا يمكن قبوله كدليل .

● ألقى القبض في صباح ٢٢ تموز (يوليو) ١٩٨٤ على خمسة من أعضاء نقابات العمال **سيزاربريستول وروميو كاستيلا ودانيلو غارسيا والآنسة هيرمينيا إبارا وفيرناندو ريس** وجميعهم يعملون منظمين في اتحاد نقابات العمال المستقل الذي يطلق عليه اسم (حركة الاول من أيار) أو في المنظمات التابعة له ، وذلك أثناء اشتراكهم في اجتماع عقد في اليوم الذي سبق تنظيم إحدى المسيرات الجماهيرية في مانيلا . وذكرت التقارير أن المعتقلين وضعوا رهن الحجز الانفرادي وخضعوا للاستجواب في مقر قيادة مجموعة الاستخبارات العسكرية والامن في معسكر باغونغ في ديوا بتاغويغ في مترومانيلا .

وزعم الأشخاص الخمسة في وقت لاحق أنهم كانوا قد تعرضوا للتعذيب عن طريق الضرب والحرق بالسجاير وتوجيه الصدمات الكهربائية الى أجسادهم . وذكرت التقارير أن محامي الدفاع قد عرضوا على محكمة التحقيق في باسيج أدلة على إصابة الأشخاص المذكورين بجروح أثناء فترة اعتقالهم وذلك في الجلسة التي تم فيها النظر في التحقيق الأولي في قضيتهم . وبعث المحامون المذكورون بعد ذلك برسالة الى قائد معسكر باغونغ ديوا يطالبونه بإجراء فحص طبي على المعتقلين المذكورين . وتشير الدلائل إلى أنهم لم يتلقوا أي رد من القائد المذكور حتى شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٨٤ .

روبين أليغر

قام أحد رجال الاستخبارات العسكرية بإلقاء القبض على روبين أليغر في ٢٦ آب /أغسطس الماضي في أحد المنازل في لاس بيناس ، إحدى ضواحي مانيلا . وزعمت مصادر الشرطة في بيان أصدرته لاحقاً أن أليغر قد قام في أيار /مايو ١٩٨٤ باغتيال العقيد توماس كارينغال ، قائد قوات شرطة كويزون سيتي ، وبأنه يقود إحدى فرق الاغتيال التابعة للجيش الشعبي الجديد . وذكرت التقارير أن الجيش الشعبي الجديد أعلن مسؤوليته عن مقتل العقيد المذكور . أما روبين أليغر نفسه فقد زعم أنه ليس إلا مجرد تاجر في لحوم الخنازير والسمك .

وعقب قيام رجال السلطة باعتقاله ، اقتادوه إلى مقر قيادة مجموعة الاستخبارات والأمن العسكرية في معسكر باغونغ ديوا تاغويغ ، ميترو مانيلا ، حيث ذكرت التقارير أنه وضع رهن الحجز الانفرادي . وأضافت التقارير الصحفية أنه أبلغ المحكمة العليا في جلسة تم إحضاره فيها في ٦ أيلول /سبتمبر الماضي بأنه كان قد تعرض للتعذيب لمدة ثلاثة أيام وذلك بتوجيه الصدمات الكهربائية الى أعضائه الجنسية وإحكام وثاقه وضربه على صدره وفخذية . وفي الجلسة المذكورة قام محامو الدفاع عنه بتقديم تقرير طبي إلى هيئة المحكمة يشير إلى أنه تعرض للتعذيب برفس رأسه وضربه على فخذيه باستخدام المطرقة

قضية مناشدة

وضربه على مؤخرة رأسه باستخدام قضيب حديدي وتوجيه الصدمات الكهربائية إلى أعضائه الجنسية .

يرجى أن تبعث برسائل تتسم بالكياسة تحث فيها على ما يلي :

● إجراء تحقيق مستقل ونزيه في المزاعم المتعلقة بتعرض روبين أليغر إلى التعذيب ونشر المعلومات المتعلقة بوسائل التحقيق ونتائجه .

● وعلى منحه تعويضاً مالياً عن معاناته كما ينص على ذلك إعلان الأمم المتحدة ضد التعذيب في حالة ثبوت صحة المزاعم حول تعرضه للتعذيب .

● وكذلك حث السلطات على تأمين احتجاز المعتقلين في مراكز اعتقال معروفة ، والسماح لأقاربهم ومحاميهم بالاتصال بهم بشكل سريع ومنتظم وذلك ضماناً ضد تعرضهم للتعذيب .

ابعث برسائل المناشدة إلى العنوان التالي :

President Ferdinand E. Marcos / Malacanang Palace / Metro Manila / The Philippines

وكذلك الى العنوان التالي :

Colonel Rolanda Abadilla / Chief of The Metrocom Military Intelligence and Security Group /Camp Crame / Quezon City / Metro Manila / The Phillippines.

ما تستطيع ان تفعله انت

ويرجى أن تبعث برسالة أخرى علاوة على رسالة المناشدة المتعلقة بروبين أليغر ، تعبر فيها عن قلقك حول التقارير المتواصلة حول استخدام التعذيب في الفليبين منذ عام ١٩٧٢ موضحاً فيها ما يلي :

○ **قيام الجمعية العامة للامم المتحدة بإدانة التعذيب باعتباره « إهانة للكرامة الانسانية » .**

○ **وتحث السلطات الفلبينية على إصدار تعليمات صريحة ومعلنة الى كافة رجال الاستخبارات العسكرية تنص على عدم السماح باستخدام التعذيب في جميع الظروف والأحوال .**

□ ابعث برسائلك إلى العناوين المنشورين في عمود رسائل المناشدة أعلاه .